العقيد معمر القذافي، في كلمته التي القاها امام الطلبة المصريين والسوريين المقيمين في الجماهيرية بمناسبة الذكرى الـ ٢٧ للوحدة بين مصر وسوريا، انه لا يعترف بالملك حسين او ياسر عرفات، ولا بتصرفاتهما أو ادواتهما (**السفير**، ١٩٨٥/٢/٢٥).

وعلى صعيد مواقف الاحزاب الشيوعية العربية، فقد عقدت الاحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان المشرق العربي، الحزب الشيوعي الاردني وجبهة التحرير الوطني البحرانية والحزب الشيوعي في السعودية والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي المصري، اجتماعا لها، في دمشق، بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥، وذلك لمناقشة «اتفاق عمان»، واصدر المجتمعون بيانا اكدوا فيه أن هذا الاتفاق «جاء في اطار تزايد الجهود المحمومة التي تبذلها الامبريالية الاميركية من اجل احكام سيطرتها على البلدان العربية وتصفية منجزات شعوبها، وقضاياها الوطنية، بما يخدم هدفها في تحقيق الاجماع الاستراتيجي وتحويل المنطقة الى قاعدة عدوان ضد حركات التحرر الوطني، وضد الاتحاد السوفييتي، في اطار استراتيجيتها العامة في التحضير لحرب نووية مدمرة» («بيان صادر عن الاحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان المشرق العربي في ١٩٨٥/٢/٢٥»، **محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.**).

وفي تونس حدد محمد مزالي، الوزير الاول في الجمهورية التونسية، موقفه المؤيد للاتفاق عبر مقابلة صحفية لصحيفة «الحوادث» قال فيها: «بالنسبة للاتفاق بين الاردن، والاخوة الفلسطينيين، انا أراه، شخصياً، خطوة هامة، وانا مع هذا الاتفاق اذا كان سيحرك جمود القضية، وانا اتساءل ايضاً: ما هي مضار هذا الاتفاق حتى يتحفظ عليه المتحفظون» (**الحوادث**، ١٩٨٥/٣/٥).

اما في المملكة المغربية، فقد قال الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، في مؤتمر صحفي عقده في مراكش، في ١٩٨٥/٣/٨: «ان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني لكي يكون صالحا يجب ان يكون اولا مدعوما من منظمة التحرير بكل اطرافها، ثم يجب الا تعارضه سوريا لانها ممر اساسي، وضروري لحل مشكلة الشرق الاوسط، ثم يجب ان يكون هناك اجماع عربي عليه في اطارات القرارات العربية المقترحة». ورفض الحسن الثاني ان يتخذ موقفا من مبادرة الرئيس حسني مبارك، مشيرا الى انها يجب ان تناقش في قمة عربية (**النهار**، ١٩٨٥/٣/٩).

كما اعلن علي ناصر محمد، رئيس الجمهورية اليمنية الديمقراطية، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني «يشكل خروجا واضحا على مقررات القمة العربية، الى جانب كونه يتجاهل مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، وبالذات مقررات الدورة السادسة عشرة للمجلس، وينسف الجهود التي كانت تبذل من اجل وحدة منظمة التحرير، وهو الامر الذي يخدم الامبريالية والصهيونية» (**القبس**، ١٩٨٥/٢/٢٨). واصدرت المنظمات الطلابية، والشبيبة المتواجدة في اليمن الديمقراطي بياناً سياسيا حول الاتفاق جاء فيه: «ان هذا الاتفاق هو تصفية للقضية الوطنية الفلسطينية، وتحويلها من قضية تحرر وطني الى قضية نزاع حدودي. ووصف البيان الاتفاق بانه «تفويض للنظام الاردني للتحرك نحو صفقة استسلامية مع العدو الصهيوني» (**فتح**، دمشق، ١٩٨٥/٣/١١).

وكرر العقيد الليبي معمر القذافي هجوماته على الملك حسين، وياسر عرفات، ووصف الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بانه «خيانة»، وحث مؤتمر الشعب العام على «محاكمة عرفات والنظام الاردني»، وتعهد بمساندة الانتفاضة في (فتح) (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، اكد محمد علي حامد، وزير الدولة للشؤون الخارجية الصومالي، تأييد بلاده المطلق للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، ودعا الى بذل الجهود من اجل الاسراع في عقد القمة العربية لبحث الوضع العربي. وكان محمد علي حامد وصل عمان، في ١٩٨٥/٣/١١، وسلم الملك حسين رسالة من الرئيس الصومالي تتعلق بموقف بلاده من الاتفاق (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/١٢).

على صعيد آخر، قام مبعوثون اردنيون، في مقدمتهم طاهر المصري، وزير الخارجية، بجولات شملت دول الخليج والسعودية واليمن وسلموا زعماء هذه الدول رسائل، بشأن الاتفاق، من الملك حسين. وافاد مسؤولون اردنيون بان الرسائل تتناول المقترحات التي اتفق عليها الملك حسين وياسر عرفات، بشأن صيغة للتحرك المشترك في السعي الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط (**النهار**، ١٩٨٥/٣/١١). ويعتقد انه جرت، ايضا، مناقشة مبادرة السلام الجديدة التي طرحها حسني مبارك. ونقلت مصادر دبلوماسية عربية ان الملك حسين